الثورة
www.althawranews.net
الخميس :15 ربيع أول 1435هـ - 16 يناير 2014م -العدد 17955
Thursday : 15 Rabea Awal 1435 - 16 January 2014 - Issue No. 17955

دول الربيع العربي.. من الثورات إلى البناء الدستوري

تقرير/ فارس الحميري

تواجه ثورات الربيع العربي حالياً مرحلة الانتقال من الوضع غير الدستوري إلى الانتقالي ثم إلى مرحلة البناء بعد إسقاط الأنظمة وأهم ما في هذه العملية صياغة دساتير جديدة مواكبة للعصر تلبي تطلعات الجماهير التي خرجت تطالب بالتغيير.

فبعد ما يقرب من أربع سنوات من انطلاق ثورات الربيع في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا دخلت هذه البلدان في معارك ترتيب البيت من الداخل، وتتجه عدد منها حالياً إلى مرحلة البناء المؤسسي الحقيقي من خلال إنشاء دساتير جديدة تلبي طموحات الشعوب الثائرة، وتضمن لهم كرامتهم وحقوقهم وحريتهم التي خوجوا في سبيل تحقيقها.

وحتى اليوم .. خطت كل من مصر وتونس واليمن خطوات مهمة في طريق إنشاء دساتيرها وبرغم عدم اكتمال هذه الخطوات إلا أنها صائبة إذا سارت في الطريق الصحيح لعملية البناء التي يجب أن تسلكها هذه الدول لتحقيق حلم أبنائها.

وفعليا خرج الشعب المصري، للاستفتاء على الدستور الجديد وسط إجراءات أمنية مشددة وانتشار عسكري في ظل رفض القوى خصوصاً جماعة الإخوان التي استلمت السلطة بعد سقوط النظام في 25 يناير 2011، واستمرت إلى 30 يونيو عندما خرج الشعب المصري يطالب برحيلهم، وتدخل الجيش وقام بعزل الرئيس محمد مرسي والإعلان عن مرحلة انتقالية جديدة عمدت إلى تعليق الدستور وتشكيل لجنة جديدة لصياغة دستور جديد ترأسه عمرو موسى والذي جرى الاستفتاء عليه يومي أمس وأمس الأول لنقل البلاد إلى مرحلة الحياة الدستورية حيث يجب أن تحظى البلاد برئيس منتخب ومجلس تشريعي منتخب.

وبموجب مسودة الدستور، فإن حقيبة وزارة الدفاع يجب أن يشغلها ضابط في القوات المسلحة كما تقر أيضا مثول المدنيين أمام محاكم عسكرية، وهو الأمر الذي تعارضه الجماعة بشدة.. وتكرس مسودة الدستور السماح بإجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية.

وينص مشروع الدستور على حظر تشكيل أي حزب سياسي على أساس الدين أو العرق أو الجنس.

ومهما تكن نتائج الاستفتاء التي رجحت جميع استطلاعات الرأي العام على حصوله على تصويت «نعم» بأعلى من الدستور السابق، فإن الأهم هو أن تخرج مصر من حالة الأزمات والفوضى والارتباك إلى مرحلة البناء واحترام الدستور والقانون.

وفي تونس تتواصل النقاشات الساخنة من الأطراف التونسية على مسودة مشروع الدستور الجديد للبلاد التي احتفلت أمس الأول بالذكرى الثالثة لثورتها.

وعلى الرغم من الخلافات التي تهيمن على النقاشات على مسودة مشروع الدستور التي أهمها خلافات بشأن استقلالية القضاء فإن تقدما مهما أحرز حتى اليوم. في ظل إشادات وملاحظات للمراقبين الدوليين.

وطالبت منظمات حقوقية دولية بتعزيز استقلالية القضاء التونسي باعتباره أحد أهم الفصول التي يحتدم النقاش حولها من قبل الأطراف التونسية.

وحسب ماريون فولكمن، مديرة مكتب مركز كارتر في تونس:«يستحق التونسيون دستوراً فيه ضمانات لا لبس فيها لاستقلالية القضاء، ويجب أن يمثل هذا الدستور انزياحاً حقيقياً عن ماض اتسم بالتدخل السياسي من قبل السلطة التنفيذية، ويجب أن يضمن للسلطة القضائية القدرة والاستقلالية اللازمتين لحماية حقوق الإنسان».

وفي ليبيا تبدأ في فبراير القادم اللجنة المكلفة بصياغة الدستور انتخاب أعضائها حسبما حددت المفوضية الليبية العليا للانتخابات.

وذكر رئيس المفوضية نوري العباري، أن انتخابات لجنة الستين المكلفة بصياغة دستور جديد لليبيا، حددت في النصف الثاني من فبراير 2014م وأن اللجنة تضم 60 عضواً يمثلون بالتساوي أقاليم برقة وفزان وطرابلس، موضحاً أنه من أصل المقاعد الـ60 ستة مخصصة للأقليات «التبو، الأمازيغ، والطوارق» وستة مقاعد أخرى تخصص للنساء.

وبهذا تصوب ليبيا وجهتها إلى عملية البناء الأهم وملء الفراغ الدستوري الذي تعيشه منذ إسقاط نظام القذافي، ويمكن أن تدخل مرحلة جديدة بدون صراعات أو انقسامات كما هو الحال الآن.

وليس بعيداً عن مصر وتونس وليبيا، فاليمن هي الأخرى خطت خطوات مهمة نحو مرحلة صياغة الدستور القادم للبلاد بعد أن أقترح مؤتمر الحوار الوطني الشامل في سبتمبر الماضي تشكيل لجنة من 30 شخصاً لصياغة دستور جديد للبلاد.

وقد أقر المؤتمر «بالتوافق» خلال الفترة السابقة العديد من النصوص الدستورية في مشروع الدستور، وبانتهاء أعمال مؤتمر الحوار ستستمر الجهود اليمنية في صياغة الدستور ومن ثم الاستفتاء عليه من الشعب اليمني والانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الدستورية والتي قد لا تستغرق كثيراً بعد تجاوز كثير من القضايا العالقة والتي كانت محل خلافات طوال فترة انعقاد مؤتمر الحوار.

حدث الساعة

محمد القراري

التغيير أو الفوضى

المنطقة العربية تعيش على إيقاعات التغيير التي خرجت الجماهير تهتف من أجله في أكثر من بلد عربي سلمياً وفي الجانب الموازي لذلك والحلم الجميل التقطت القوى التقليدية والمعادية لأي قادم جديد قد يدفع بالمنطقة وشعوبها للأفضل وعملت بكل ما لديها لإغراق هذه الدول في بحر من الفوضى والعنف المدمر بهدف حرف المسار أو تقدمه نحو الأمام ودفعه إلى التراجع نحو الماضي المتخلف.

وبين هذين الاتجاهين المتعاكسين غرقت المنطقة في معارك متعددة فما هو سلمي وحضاري تمثل باستمرار حركة التظاهر والاعتصامات في الساحات وتسخين طاولات الحوار واشتعال حدة الاختلا فات والتباينات حول كل صغيرة وكبيرة تختص بالمستقبل، وكانت الدساتير وصياغتها مركز ومحور تلك المعارك لأنها ستضمن وتحدد شكل الدولة والنظام الجديد وكذلك درجة ومستويات الحريات والحقوق وكيفية الشراكة في صنع القرار السيادي والسياسي والاجتماعي والتنموية المستقبلي للبلد.

وأخذت تلك المعارك السلمية والحضارية أشكالاً ومنعطفات مختلفة في دول ما يعرف «الربيع العربي» لما هو الحال في مصر وتونس واليمن بينما انجرفت بعض البلدان نحو العنف والدمار واستمرار القتل بحيث طغت لغة الهدم والموت على لغة التغيير والبناء للأفضل كما هو الحال في سوريا وليبيا حيث لا يزال الغموض يكتنف مستقبل هذين البلدين بسبب اختلاط مفاهيم الثورة بالإرهاب والتعايش والتسامح بالتخوين والتكفير والأخطر على تلك البلدان وغيرها من الصراع أخذ ينحدر نحو اقتتال طائفي وعرقي ومذهبي وديني ..الخ، الأمر الذي جعل كثيراً من المراقبين يصفون ما حصل بالمنطقة بـ«الخريف العربي».

وهذا الوضع لن يتوقف عند تلك الدول بل سيسحب نفسه إلى كثير من البلدان التي تعيش أوضاعاً لا تختلف كثيراً عما كانت عليه بلدان الربيع قبل ثورات التغيير لأنها تحكم بدساتير وضعتها الأنظمة الحاكمة وفرضتها على الشعوب فرضاً، بل هناك بلدان لا دساتير فيها أصلاً والجامع لكل تلك النماذج هو عدم وجود دساتير أو عقد اجتماعي يشترك الجميع في صياغته ويخضع بشكل حقيقي إلى استفتاءات الشعوب، ترتكز تلك الدساتير على أساس ضمان المشاركة في صناعة القرار والانتخابات الديمقراطية الصحيحة وضمان الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية وهنا بيت القصيد، والنتيجة النهائية التي ينتظرها المواطن العربي في أي دولة خصوصاً تلك التي شهدت حراكاً سلمياً نحو التغيير هو أن يلمس تلك المطالب في الحياة الكريمة الآمنة المستقرة الضامنة لحرياته وحقوقه أن يلمسها على أرض واقع التغيير في دساتير تنظم وتضمن تخفيف ذلك ما لم سيكون البديل هو المزيد من الفوض والصراعات والتدمير المنهج والذي بالطبع ستستفيد منه تلك القوى المتطرفة من كل الاتجاهات وينضم إليها كل من يتضرر من أي عملية تغيير حصلت أو قد تحصل في المستقبل.

نفط إقليم كردستان يهدد بتسميم العلاقة بين العراق وتركيا

وكالات

هددت الحكومة الاتحادية العراقية، بحرمان إقليم كردستان العراقي من الموازنة العامة ما لم يصدر 400 ألف برميل يومياً ، متوعدةً باللجوء إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لفرض ضوابط على تركيا إزاء ما وصفته بتدخلات في الثروة النفطية للعراق .

ومن جهته، أكد نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي، خلال اجتماع عقده مساء الثلاثاء مع رؤساء الكتل النيابية بحضور نائبه لشؤون الطاقة، حسين الشهر ستاني، وصفاء الدين الصافي، وزير المالية وكالة، أن تخلف حكومة إقليم كردستان عن الوفاء بالتزامها بتصدير 400 ألف برميل يومياً، تسبب بتأخير تقديم الموازنة العامة للبلاد، إلى البرلمان.

وألمح المالكي، في بيان صحفي أصدره، إلى موقف الإقليم، ما جعل الحكومة أمام وضع مجهول لبناء الموازنة، والتي إما تقدم مع نفط كردستان في الوقت الذي لم تستلم منه شيئاً، أو بدون الكمية المذكورة ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بإعطاء حصة الإقليم من الموازنة تطبيقاً لقانون الموازنة العامة.

وطرح الاجتماع، مقترحات عدة لحل المشكلة مع الإقليم، تفرغاً إلى محاربة الإرهاب، ومنها تجاوز الاستحقاقات عن السنوات السابقة، وخسائر العام الماضي التي بلغت ما يزيد على 9 مليارات دولار، نتيجة إخفاق حكومة الإقليم بالوفاء بما تعهدت به وهو القيام بتسليم 250 ألف برميل يوميا حيث لم يتم تسليم برميل واحد منها طيلة العام، إضافة الى خسائر عام 2012 على أن يتم مناقشة ذلك فيما بعد، حسب البيان نفسه.

ونقلت وكالة أنباء موسكو عن فرات الشرع، عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية القول إن "الإجراءات الأولية التي تتبعها الحكومة لحسم خلافات النفط مع إقليم كردستان "تفاوضية"، ومع تركيا دبلوماسية، لتصدير النفط انسجاما مع قوانين الأمم المتحدة و"أوبك" والسياسات النفطية في العالم والعراق.

وأضاف الشراع، متداركاً، "لكن الحكومة ستلجأ إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، لمنع التدخلات التركية وعدم مشاركتها مع إقليم كردستان في التصرف بالثروة الهايدروكاربونية للعراق خلافاً للدستور العراقي، لاسيما وأنه لا يوجد غطاء شرعي أو قانوني يسمح للإقليم التصرف بالنفط دون موافقة المركز.

وفرضت الحكومة الاتحادية العراقية ثلاثة شروط لموافقتها على تصدير النفط من إقليم كردستان عبر تركيا، وما يخالف هذه الشروط يعتبر تهريباً للنفط، وسط تهديدات باللجوء إلى المحكمة الدولية لمعاقبة الحكومة التركية.

وكشف لطيف مصطفى، عضو كتلة التغيير المعارضة الكردية، لـ"أنباء موسكو"، عن مطالب الحكومة الاتحادية في بغداد، خلال الاجتماع الذي عقده نوري المالكي رئيس الوزراء مستدعياً أعضاء من التحالف الكردستاني يوم أمس، متمثلة بثلاثة شروط.

ونقل مصطفى، عن المالكي شروط الحكومة لموافقتها على تصدير النفط من إقليم كردستان، وهي أن " تكشف أربيل عن كميات النفط المصدرة، ويكون البيع بسعر الأسواق العالمية ومن خلال شركة تسويق النفط "سومو"، كما تُودع عائدات النفط المصدر من الإقليم لدى صندوق تنمية العراق في أميركا".

وطالب المالكي، الأكراد خلال الاجتماع، بأن "يلتزموا بالاتفاق الذي توصل إليه الوفد الكردي برئاسة نجيرفان بارزاني رئيس حكومة الإقليم خلال زيارته إلى بغداد قبل وقت قصير".

وأورد بيان صادر عن مكتب المالكي، مساء يوم أمس، مباحثات الاجتماع الذي جمع رئيس الحكومة وحسين الشهر ستاني نائبه، ووزير النفط الاتحادية مع أعضاء مجلس النواب عن التحالف الكردستاني، والتي تركزت على الموازنة والواردات النفطية والتزام الّليم بها، وتأكيدات على حسم الخلافات بأقرب وقت.

وطبق البيان، نوه المالكي، إلى أن تأخر الموازنة يعود للخلافات مع إقليم كردستان بشأن الموارد النفطية، قائلاً : " كان من المقرر أن يقدم الإقليم إجابات حول عدد من المسائل خلال أيام لكن لم تتم الإجابة حتى الآن رغم مرور ثلاثة أسابيع".

وقال فؤاد الدوركي، النائب عن الائتلاف الحاكم في العراق، إن "تصدير نفط إقليم كردستان ما لم يكن من خلال وزارة النفط الاتحادية، فيعد تهريباً، ومن حق الحكومة اتخاذ كل الإجراءات القانونية بوسائل داخلية وخارجية لمنع أي تجاوز".

وأضاف الدوركي، أن الحكومة في الظرف الراهن ستلجأ إلى الحوارات مع الإقليم وتركيا، لحسم خلافات تصدير النفط.

واعتبرت لجنة النفط والطاقة البرلمانية، وعلى لسان رئيسها علي الفياض، التدخل التركي، خرقاً للأعراض الدولية.

وقال الفياض، النائب عن القائمة العراقية، في تصريح لـ"أنباء موسكو"، إن الحكومة الاتحادية وبالتعاون مع الإقليم والمحافظات المنتجة للنفط، هي من ترسم السياسة الإستراتيجية النفطية، ويجب أن يكون هناك احترام لهذه المواثيق، مطالباً تركيا بإعادة حساباتها والتعامل مع العراق بما يميله القانون الدولي.

ولوح الفياض، إلى أن العراق قد يلجأ إلى المحكمة الدولية، ويتخذ إجراءات أخرى تتبعها وزارة النفط لحفظ حقوق الشعب العراقي، لمحاسبة تركيا على تدخلاتها.

حروب العطش معضلة القرن

إسكندر المريسي

رغم أن «75 %» من مساحة العالم مياه تشكل نسبة اليابسة 52 % فإن العالم في الظرف الراهن يواجه تحديات مختلفة أبرزها تحديات مائية انعكست آثارها على مختلف الجوانب الحياتية لدى كثير من الدول، وتحذر دراسات وأبحاث لمراكز وهيئات دولية من نضوب المياه إذ تشير إلى أن العالم داخل مع نهاية القرن الماضي حروب المياه ولكل دولة مشاكل على صلة وثيقة بالمياه أكان ذلك من خلال ما تحتاجه من كميات للزراعة أو في استخدامه في مجالات عديدة خصوصاً في ظل الجفاف الذي يجتاح العالم وندرة الأمطار وشحتها وارتفاع معدلات النمو السكاني وعوامل أخرى مساعدة على بروز حروب العطش في القرن الحالي.

ومعظم النزاعات بين الدول دائماً ما تكون حول المياه بغض النظر عن الطابع السياسي أو العسكري أو الأمني، يحتل العامل الاقتصادي أولوية في حسابات الدول و حاجتها للمياه كحاجة ضرورية لتشغيل المنشآت فضلاً عن طرق الاستخدامات المتعددة لتلك المياه.

وبدون أدنى شك بأن أحد الدوافع الأساسية لغزو الكيان الصهيوني لبنان عام 1982م كان لغرض السيطرة على جنوب لبنان تحت دواع ومبررات الحاجة إلى مياه الأنهار اللبنانية، سيما مياه نهر الوزاني أحد روافد نهر الحصباني الذي ينبع من لبنان ناهيك عن التذرع الصهيوني الليطاني مما أدى إلى صراع بين الكيان الصهيوني ولبنان كنتيجة حتمية تندرج ضمن حروب المياه وليس ذلك فحسب بل مثلت الدوافع الأساسية لاتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن من أجل تقاسم المياه وتجديد الاتفاقية بين الجانبين تركزت بدرجة أساسية حول المياه عوضاً عن تعثر المباحثات السورية الإسرائيلية التي انهارت عام 2000م بعد جولات تفاوض مختلفة كانت بسبب عدة ملفات منها ما يتعلق بالمياه .

وفي ذات السياق تجد أن هناك خلافاً سورياً تركياً حول السدود التي تقوم تركيا بإنشائها وما لذلك من آثار مستقبلية على المياه بالنسبة لسوريا التي كانت تعارض بشدة إنشاء سدود تركية تؤثر على أمن واستقرار سوريا وكذلك بالنسبة للعراق تأثرت العلاقات التركية العراقية بسبب السدود التي بنتها أنقرة وتدخل ضمن مشاريع مستقبلية لمياه نهري دجلة والفرات وما لذلك من آثار سلبية وانعكاسات تضر بالعراق وهي ذات المشكلة المحركة لحرب الثماني سنوات بين إيران والعراق حول شط العرب الذي يمثل ملتقى دجلة والفرات وما نتج عن ذلك التنافس بين بغداد وطهران من حرب.

ولا يختلف الحال بالنسبة لمصر والسودان وأثيوبيا حول مياه النيل وما نتج عن ذلك من مشكلات وتشكيل لجان وعقد مباحثات لبحث التسوية بين البلدان المشار إليها، حيث تتهم القاهرة والخرطوم أديس أبابا بإقامة سدود مائية تهدد مياه النيل كمشكلة لا تزال قائمة بين الدول الثلاث، ناهيك عما تشهده القارة الأفريقية من صراع حول المياه والأنهار والحصص الخاصة بدول النزاع على غرار ما جرى بين زامبيا وموزمبيق ودول أخرى في قارة أفريقيا حول تقاسم مياه السنغال، بالإضافة إلى صراع الهند وباكستان حول استثمار نهر الأندوس.

هذه الصورة تعني أن النزاعات القائمة بين البلدان معظم دوافعها الأساسية ترجع إلى مشكلة المياه، وليس ذلك بجديد فقد كان الدافع للحرب العالمية الثانية حول جزر اللورنس ونهر الدانوب الذي يشكل حالياً مشكلة أساسية بين المجر وسلوفاكيا حول محطة لتوليد الكهرباء الواقعة على الدانوب، وكذلك الحال بين صربيا وكرواتيا بسبب النقص المحلي للمياه، مما يظهر أن العالم مهدد بالعطش فعلاً مع إغفال ما يعانيه من نقص في المياه الجوفية، خصوصاً منطقة الشرق الأوسط وليس الوطن العربي بمعزل عن ذلك خاصة في ظل وجود الكيان الصهيوني حيث تعاني الدول العربية من مشكلات وصراع حول المياه ولا يوجد قطر عربي إلا ويعاني من تلك المشكلة سيما على صعيد التنمية الزراعية وعدم وجود خطط وآليات للاستفادة من مياه الأمطار، ما يجعل تعثر معظم مشاريع التنمية خاصة في المجال الزراعي ترجع أسبابها إلى معضلة المياه، الأمر الذي يظهر أن سكان العالم بحسب التقارير والدراسات التي تشير إلى ذلك بروز حروب تعطيش حقيقية تندرج بشكل أو بآخر ضمن حروب المياه مما يظهر غياب المشاريع الحقيقية من سبل وإمكانية الاستفادة من المياه من خلال اتباع سياسات مائية واضحة لحل المشكلات الناتجة سيما أثناء الجفاف وتحقيق الاستفادة بما يخدم السكان ويحل المشاكل المترتبة على المياه.

وإن كانت الأمم المتحدة تحتفل في كل عام بمناسبة اليوم العالمي للمياه فإن الواضح أن نزاعات المياه تزايدت بصورة حادة وأخذت أبعادها في الاتساع لتشمل كل قارات العالم ولم تعد مشاكل استثنائية ومحلية، وهو ما يعني بالتأكيد غياب رؤية واضحة لحل النزاعات الحدودية المرتبطة بالمياه وما لذلك من آثار سلبية جراء النقص المتزايد لهذه الثروة الطبيعية الحيوية الأمر الذي أدى -نتيجة غياب اتفاقية دولية أو رؤية محددة -إلى حروب مياه مختلفة يشهدها العالم ولا تزال تفاعلاتها تجري حتى اللحظة الراهنة.